جرائم التنظير والممارسة في الفعل الاستعماري الفرنسي بالجزائر
بروسبير أونفونتان وألكسي دو طوكفيل أنموذجا

د. مصطفى عبيد. قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

مقدمة:

ما نعت المؤرخون المحايدون على مختلف جنسياتهم ومدارسهم استعمارا أبشع من نعتهم للاستعمار الفرنسي بالجزائر، الذي فاق بطشه وتجاوزت جرائمه كل الأعراف والقوانين الدولية. والغريب في الاستعمار الفرنسي هو سبق الإصرار والترصد للفعل الإجرامي بالجزائر شعبا وأرضا وحضارة، ذلك أن جرائمه لم تكن عفوية بل مخطط لها من طرف كبراء منظريه. ونأخذ هنا مثالين اثنين وهما عالما الاجتماع الفرنسيين بروسبير أونفونتان (1796 - 1864) وألكسي دو طوكفيل (1805 - 1859). ونعمل على معالجة إشكالية تتمثل في ضبط وإبراز أهم آراء مفكري الاستعمار الفرنسي ومنظّريه الداعية إلى التمكين للفعل الاستعماري الفرنسي بالجزائر. وماهي الأفعال الاستعمارية الإجرامية المترتبة عنها في حق الجزائر أرضا وشعبا، تاريخا وحضارة؟

علاقة المفكِّرَين بموضوع الدراسة:

عمل كل من أونفونتان ودو طوكفيل في الإدارة الفرنسية بالجزائر، فكان الأول عضوا في اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر العلمي فيما بين 1839 و 1841، فيما كان الثاني عضوا بالبرلمان الفرنسي 1839 – 1849 ونائبا لرئيسه. وكان كلاهما مهتما بالتنظير للاستعمار الفرنسي بالجزائر. فكتب الأول كتابه استعمار الجزائر(Colonisation de l'Algérie)، فيما كتب الثاني كثيرا من المقالات والآراء حول التمكين للاستعمار الفرنسي بالجزائر، وعرضها على البرلمان الفرنسي وهو نائب لرئيسه كما ذكرنا.

وبالنظر إلى ما قام به كل من أونفونتان ودي طوكفيل، فإنه يحق لنا أن نضع على رأس الكوارث الاستعمارية الفرنسية بالجزائر كارثة جرائم التنظير التي أسست للفعل الإجرامي الذي نفذه السياسيون والعسكريون ومن سار في دأبهم. أي أن الأفعال الإجرامية كانت بدعوة وسبق إصرار وترصد من القائمين على التخطيط والتّنظير، ولم تكن فعلا معزولا أو أملته ظروف الحرب كما يعتقد البعض. فهذا أونفونتان يصرح علنا ويدعو بإصرار إلى ضرورة تطبيق أفكاره الواردة في كتابه، وهي كلها جرائم تنظيرية نفذتها الإدارة الاستعمارية. وقد حاولنا كشفها في هذا المقال.

أما دو طوكفيل، فقد جاءت أفكاره كلها أيضا جرائم في حق الجزائر، وسهر على تنفيذها من موقعه في البرلمان، فكان جيش إفريقيا (الجيش الفرنسي بالجزائر)، وقنوات السياسة والإعلام بيادقه لتنفيذ تلك الجرائم، وقد حاولنا كشفها وإبرازها هي الأخرى.

أهم الجرائم: ارتأينا أن نبرز هنا أهم وأبرز تلك الجرائم التي تمثلت في التالي:

1- جريمة الاحتفاظ بالجزائر فرنسية: (أو جريمة الدعوة إلى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر فرنسية):

إن أول جريمة استعمارية وقع فيها منظرو الاستعمار بصفة عامة ونموذجا الدراسة هنا (أونفونتان ودو طوكفيل) بصفة خاصة هي جريمة الاصرار على ضرورة بقاء فرنسا في الجزائر في وقت لم يكن قادة جيش الاحتلال قد استقروا بعد على رأي موحد في الاحتفاظ بالجزائر من عدمه. فهذا دو طوكفيل كتب سنة 1841 :"لا أعتقد أنه بإمكان فرنسا التفكير جديا في مغادرة الجزائر. سيكون تركها الجزائر في أعين العالم إعلانا أكيدا عن انحدارها (وتدهورها)...إذا تراجعت إزاء مبادرة حيث لا تواجهها فيها سوى الصعوبات الطبيعية للبلد ومعارضة قبائل همجية صغيرة تسكنها، فستظهر في أعين العالم وقد انحنت أمام عجزها واستسلمت لقلة شجاعتها".[1]

أما أونفونتان فله رأيه الواضح أيضا في هذا، وهو رفضه لأي تراجع من طرف فرنسا عن احتلالها للجزائر، بل وأكثر من ذلك، فقد انتقد كل الأصوات الداعية للتخلي عنها. ودعا سنة 1843 إلى ضرورة الكف عن المناقشات حول موضوع الاحتفاظ بالجزائر من عدمه. ودعا إلى الاحتفاظ بها والشروع في تطبيق أولى أسس الاستعمار الفرنسي بها.[2] بل واعتبرها من أهم الممتلكات الفرنسية على الإطلاق، فكتب:"إن ممتلكاتنا في الجزائر ذات أهمية، فالسيطرة عليها هي بالنسبة لنا شرعية ولا يمكن التخلي عنها، بل ولا يمكن حتى السماح بفتح النقاش سواء بفرنسا أو هنا بالجزائر عن امكانية الاحتفاظ بمقاطعاتنا الإفريقية (يقصد ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا أي الجزائر كما كانت تسميها فرنسا آنذاك). والتي هي لنا على قدم المساواة مع الألزاس واللورين".[3]

وإذا كان أونفونتان قد ساوى بين مكانة الجزائر والألزاس واللورين وهي ذات الثروات الطبيعية الوفيرة وهي قلب فرنسا الطاقوي النابض آنذاك، فإن تقدير مكانة الجزائر عند دو طوكفيل ربما كان أكثر من ذلك بكثير، كيف وهو الذي قال:" الذين يقولون إننا نشتري المزايا التي يمكن أن توفرها لنا الجزائر بتضحيات كبيرة صادقون، لكنهم مخطئون عندما يقلّصون إلى لا شيء تقريبا هذه المزايا. الحقيقة هي أنه لو استطعنا الوصول إلى السيطرة بإحكام على شاطئ إفريقيا هذا (كان الفرنسيون آنذاك يطلقون لفظ إفريقيا للدلالة على الجزائر) وامتلكناه بيسر، فإن تأثيرنا في الشؤون العامة للعالم سيكون أكثر قوة وانتشار".[4]

1- ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 33.

2- *Enfantin, **Colonisation de l'Algérie**, Bertrand libraire, Paris, 1843, p 03 – 09.*

وقد كتب أونفونتان ذلك بعد أن لاحظ اتساع دائرة النقاش على مستوى المؤسسات والصحف. فدعا إلى وقف النقاش والالتزام بمبدأ الاحتفاظ بالجزائر واعتبر التخلي عنها وصمة عار في جبين المسيحية أمام كل ما قام به الإخوة بربروس في البحر المتوسط. كما ربط الاحتفاظ بالجزائر بالتكاليف الباهضة التي كلفهم إياها غزو الجزائر. وذلك حتى يكون مبررا لنهب الخزينة والاستيلاء عليها.

3- *Ibid, p 07.*

4- دو طوكفيل، مصدر سابق، ص 34.

وبناء على ذلك استقر رأي الإدارة الفرنسية بصفة رسمية على قرار الالحاق الذي كانت قد اتخذته في 22 جويلية 1834 ولذا نجد دستور الجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1848 يؤكد رسميا " أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا".

2- جريمة انهاء نفوذ الأعيان والعمل على محاولة تدجينهم:

من أجل أن يستقر الوضع لفرنسا بالجزائر وتقضي فيها على كل مقاومة من شأنها أن تقوم سارعت الإدارة الفرنسية إلى تحطيم الأعيان والأسر الحاكمة بالجزائر والتي تتميز بالجاه والحظوة والمكانة والطاعة عند الشعب الجزائري وهي هنا من الأشراف والمرابطين (معنويا) والمالكة للأرض والثروة والحكم (ماديا). قال دو طوكفيل:" كان الأتراك قد أبعدوا الارستقراطية الدينية العربية عن استعمال السلاح وإدارة الشؤون العامة، وبسرعة رأيناها بعد القضاء عليها تعود كما كانت محارِبة وحاكمة. الأثر الأكثر سرعة والأكيد لغزونا هو إعادة التواجد السياسي للشيوخ وكانوا قد فقدوه. استعادوا سيف محمد لمحاربة الكفار ولم يتأخروا في استعماله لحكم مواطنيهم: هذا أمر كبير ينبغي أن يلفت نظر كل من ينشغل بالجزائر. لقد تركنا أرستقراطية العرب تولد من جديد، ولم يبق لنا إلا أن نستغلها".[1]

بل نشير إلى أكثر من ذلك، فقد وصل الأمر بطوكفيل إلى أن قال:" لن نكون آمنين اطلاقا، ولن يكون لنا أي مستقبل على الشاطئ إن لم نصل إلى فرض احترام سلطتنا في الداخل كيفما كان الحال، أو على الأقل منع العشائر المختلفة التي تسكنه من الاجتماع تحت سلطة قائد واحد".[2]

بفعل هذه الدعوة الطوكفيلية ودعوات المؤمنين بها غيرُه، قضت فرنسا على أسر كانت تحكم (وكان المنصب يعبر عن الجاه معنويا والحكم والثروة ماديا) واستبدلتها بأخرى صنيعة الأيدي الاستعمارية لا يتجاوز المنصب فيها كونه وظيفة. والأمثلة هنا كثيرة جدا، فمن الناحية الإثنية "حل أهل الزواوة وأهل ميزاب في المدن محل الكراغلة والحضر، والاجتماعية حيث زحف البرانية على المدن للتجارة والمعاملات المادية، والفكرية حيث أصبحت المدرسة الفرنسية هي التي تؤثر وتكوّن تكوينا عصريا وتفرنس حياة السكان...فقد استعمل الفرنسيون الوسائل الميكيافيلية في تعاملهم مع المجتمع الجزائري. فجندوا أولا الأجواد وضربوا بهم المقاومة والأشراف، ثم جندوا المرابطين والمغمورين وضربوا بهم الأجواد".[3]

وبفعل ذلك، "فقد تدهورت حالة عائلات كانت قبل 1830 غنية برجوازية، ومن ذلك العائلات التالية: آل يحيى آغا، وآل الكبابطي، وآل الساجي، وآل الجيّار، وآل بن قشوط، وآل عمر القبي، وآل بن سيسني، وآل

1- نفسه، ص 19، 20.

2- نفسه، ص 41، 42.

3- أبو القاسم سعد الله، "نهاية الأعيان أو نهاية الارستقراطية العربية"، بحث منشور بكتابه **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 05، ص ص 92 – 114.

العمالي، وآل ابن العنابي، ويمكن أن نضيف إليهم آل خوجة وآل ابن مرابط، وآل مصطفى باشا،...".[1] ومن الأعيان كثير كذلك أولئك الذين تحطمت مكانتهم " فهذا حمودة الفكّون (بن شيخ الإسلام) بقسنطينة الذي كانت لعائلته أموال طائلة تضرب بها الأمثال كتب سنة 1852 إلى الحاكم العام راندون يلفت نظره إلى وضع عائلته السّيّء، وهذا حسن بن الباي السابق لقسنطينة علي إنكليز يطلب أيضا من راندون أن يعيّن له معاشا يعيش به... . ونفس الطّلبات والشكاوى قدمها بعض كبار الأمس أمثال علي بن عيسى (قائد جيش أحمد باي) ومحمد مزوار الشرفاء في مدينة الجزائر ومرابطي وأشراف بجاية.... وزوجيّ أحمد، باي قسنطينة تطلبان سنة 1851 الإنعام عليهما براتب من السلطات الفرنسية".[2]

3- جريمة تشكيل مجتمع أوربي دخيل بالجزائر كقاعدة للاستيطان والاحتلال:

دعا طوكفيل بوضوح تام وبإصرار أيضا رجال الإدارة الاستعمارية إلى ضرورة التعجيل بإقامة مجتمع أوربي بالجزائر يكون الدعامة الأساسية والكبرى لقيام الاحتلال ونجد ذلك في قوله:"ينبغي لنا أن نطرح على أنفسنا سؤالا أولا: هل يجب مباشرة الاستيطان قبل اكمال السيطرة وانتهاء الحرب؟ لن أتردد لحظة في الإجابة: نعم. لا أحد بإمكانه القول متى ستنتهي الحرب، انتظار انتهائها يعني التأجيل اللا محدود للأمر الأساسي. لقد قلت وأكرر أنه ما لم يكن لنا سكان أوربيون في الجزائر، فإننا سنبقى مخيمين على الساحل الإفريقي ولن نستقر هناك. إذن ينبغي أن نجعل الاستيطان والحرب يسيران معا إذا كان ذلك ممكنا".[3]

أما أونفونتان فقد دعا هو الآخر إلى تشجيع الهجرة الأوربية على أن: "تشمل الفلاحين والتجار والصناعيين ورجال العلم والفن من الرجال والنساء".[4]

1- أبو القاسم سعد الله. **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1 ق1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 17، 18. لم يبق بمدينة الجزائر من العائلات التي يتجاوز دخلها الستة آلاف فرنك سنة 1891 إلا ستة أفراد. سعد الله، أبحاث، مرجع سابق، ص 92.

2- سعد الله. الحركة ، مرجع سابق، ص 390 – 391. رغم أن إحدى زوجتي أحمد باي هي أخت حمدان بن عثمان خوجة واسمها "خدوجة"، والأخرى وهي بنت محمد بن قانة شيخ العرب بالزيبان وهي "الدايخة"، فكلاهما من عائلتين ثريتين. المرجع نفسه. ص 391. وكذلك: مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري السانسيموني بمصر والجزائر 1833 – 1870**، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 151، 152.

3- دو طوكفيل، مصدر سابق، ص 61.

4-*Enfantin, Op. Cit, p 11.*

4- جريمة دعم تحقيق التعايش بين المجتمعين الأوربي والجزائري:

عزم كل من أونفونتان ودو طوكفيل على تحقيق التعايش بين المجتمعين الأوربي المستحدث (المستوطِن) والجزائري الأصلي على أرضه بغية القضاء على روح المقاومة والثورية في أوساط الجزائريين. وعوامل تحقيق ذلك بالجمع بين رأيهما هي كالآتي:

1- مواصلة العسكريين لضرباتهم العسكرية ضد الأهالي. وبث الثكنات العسكرية بين القبائل للترهيب والتخويف.

2- ايفاد الفلاحين الأوربيين ومنحهم الأراضي الخصبة لفلحها والاستقرار بها.

3- ضرورة تعليم اللغة الفرنسية للأهالي وتعليم اللغة العربية للفرنسيين حتى يسهل تأثر الجزائريين بالأوربيين وتأثير الأوربيين على الجزائريين.

4- ضرورة انشاء البلديات، وكذلك الحالة المدنية على النمط الفرنسي. من أجل التحكم في تسجيل المواليد والوفيات وعقود الزواج، والقيام بأعمال الري والاتصالات والصرف الصحي...

5- التظاهر أمام الجزائريين أن الفرنسيين ليسوا خطرا لا على الدين الإسلامي ولا عن أعراضهم وممتلكاتهم.[1]

5- جريمة الإبادة في حق الشعب الجزائري:

دعا دو طوكفيل الإدارة الاستعمارية إلى ضرورة تطبيق الحرب الشاملة، وقد كان على عهد مقاومة الأمير عبد القادر كما هو معلوم. وفي هذا نجد رأيه بوضوح: "لن نقضي على عبد القادر إلا بجعل حياة القبائل المنضوية تحت لوائه لا تطاق فتنتفض عنه. وهذه حقيقة بديهية ينبغي التسليم بها أو ترك هذا الأمر. بالنسبة لي أعتقد أنه ينبغي اللجوء إلى كل الوسائل التي بإمكانها تدمير القبائل (جمع قبيلة)، لا أستثني سوى تلك التي لا تقبلها الإنسانية أو قانون الأمم".[2]

وإضافة إلى هذا، يمكن أن نضيف إلى هذه الجرائم الممارسة في الفعل الاستعماري الفرنسي بالجزائر والمترتبة عن تنظير هؤلاء المفكرين جرائم أخرى في ميادين عديدة، كانت كلها إبادة مست الإنسان (الإبادة، التهجير، الاغتصاب، الاضطهاد، التمييز العنصري، الاسترقاق)، والأرض (المصادرة، انشاء الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية ثم نقلها إلى المعمرين بطرق تسمى قانونية ظلما وتعسفا، حرق المحاصيل، الضرائب على المنتوج

---

[1]- Ibid, 130 – 132.
وكذلك دو طوكفيل، مصدر سابق، ص 64 وما بعدها.

2- نفسه، ص 48.

والمملوك...)، والثقافة (محاصرة الدين الإسلامي، التنصير، تقويض اللغة العربية، حرق المكتبات...)، والحضارة (التغريب، فصل الجزائر عن الحضارة الشرقية من خلال نشر الكتابات التاريخية المغرضة والمشوهة للتاريخ وللجغرافيا بالجزائر من أن الجزائر بنت لروما وأوربا...مع العمل على نشر ثقافة محاربة الفتح الإسلامي لبلاد المغرب عموما والجزائر خصوصا وتسميته بتسميات مختلفة كالغزو العربي وغير ذلك من المصطلحات الاستعمارية). وكذا قوانين الحرب وحقوق الإنسان وهي كثيرة.

خاتمة:

واضح إذن أن الجرائم التي ارتكبها جيش الاحتلال (كفعل) في حق الشعب الجزائري من إبادة ومصادرة الأراضي (التي دعا إليها كلا من أونفونتان ودو طوكفيل أيضا) وحرق المحاصيل وبصفة عامة سياسة الأرض المحروقة التي اعتمدها بيجو آنذاك كانت كلها بتنظير من طرف هذين المنظرين وممن حذا حذوهم من أجل اخضاع الجزائر أرضا وشعبا.